

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه ثورات الربيع العربي

The European Union's Foreign Policy towards the Arab Spring Revolutions



طالبة الدكتوراه / خديجة بتقت^{1,2,3}

¹ جامعة باتنة 1، (الجزائر)

² مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة

³ المؤلف المراسل: khadidjabetka@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/24 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / سعد هردف (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ. / أنوار الناصر (العراق)

ملخص:

جاءت هذه الدراسة للوقوف على تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع ثورات الربيع العربي، وهذا بهدف معرفة مدى قدرتها على التكيف مع تحديات الجوار ومتغيراته الطارئة ومدى فاعليتها، باعتماد على توليفة منهجية تجمع بين المنهج الوصفي، والمقارن، تصل بذلك الدراسة لنتيجة أساسية مفادها: أن تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عشية اندلاع الثورات العربية جاء دون الحد المطلوب، وهو ما عبرت عنه حالة الإرباك وغياب الإجماع بين الدول الأوروبية، مع تناقضات في الاستجابة بين الشعارات الديمقراطية وأولوية الأمن، كما أثبتت معطيات الاستجابة لهذه التحديات طوباوية وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ ثورات الربيع العربي؛ الأمن؛ الديمقراطية؛ الثورة التونسية؛ الثورة الليبية.

Abstract:

This study came to find out the interaction of the foreign policy of the European Union with the Arab Spring Revolutions, in view of determining the extent of their ability to adapt to the challenges of the neighborhood, its emergency changes and the extent of their effectiveness. We have adopted the Descriptive, Comparativem, Analytical approach. The study have led to the main conclusion stating: The interaction of the European Union's foreign policy on the eve of the outbreak of the Arab revolutions was below the required limit, which was reflected in the confusion and the absence of consensus among European countries, with contradictions in the response between democratic slogans and the priority of security.

Key words: European Union Foreign Policy; Arab Spring Revolutions; Democracy; Security; Tunisian Revolution; Libyan revolution.

مقدمة:

مع نهاية عام 2010 وبداية 2011 شهدت المنطقة العربية ما اصطُح عليه بثورات الربيع العربي والتي نجحت في إسقاط أنظمتها الاستبدادية، أين تبعها ترتيبات جديدة محلية وإقليمية ودولية، وهو الأمر الذي لم تشهده طيلة عقود حيث بدأت هذه الدول تشهد ملامح التغيير الديمقراطي الذي تسعى إليه الشعوب العربية، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير، والتحول الديمقراطي المتتابعة عالمياً أين رجح البعض أن هناك استثناءاً عربياً في هذا المجال، لتفاجئ هذه الثورات العديد من الأطراف المحلية منها، والدولية.

ما لوحظ على هذه الثورات أنها على عكس حالات التغيير السياسي في الماضي، الذي كان موجهاً لعدو خارجي (مستعمر) وإنما موجّهة لعدو داخلي ومطالبها تتعدى الدعوة إلى تلبية الاحتياجات المادية إلى قضايا غير مادية كالعيش الكريم ومحاربة الفساد والحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية وإنهاء نظام الحكم الفردي، والتأكيد على الإرادة الشعبية وسلطة القانون.

هذه الثورات التي نجحت في إسقاط الديكتاتوريات شكلت منعطفاً في العلاقات التقليدية بين البلدان العربية، والدول الغربية، وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي، كونها تطرح العديد من الأسئلة حول السيناريوهات المستقبلية للإستراتيجية السياسية، والاقتصادية بين الطرفين، فالإتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء الأساسيين في المنطقة العربية، والذي تفاجأ بهذه الثورات، والذي تربطه بالمنطقة الأبعاد التاريخية، والمصالح السياسية، والاقتصادية عبر مشاريع، وسياسات تجارية، وأمنية، كمشاريع الشراكة الأورو-متوسطية، وسياسة الجوار، فما حدث للمنطقة شكّل بمثابة تحدي، واختبار حقيقي للتوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي في مجال الإصلاح السياسي، ودعم قضايا التحول الديمقراطي من جهة، وأهم ما في ذلك لمصالحه الاقتصادية، والأمنية التقليدية من جهة ثانية.

أهداف الدراسة: هنالك هدفان أساسان لهذه الدراسة، وهما على النحو التالي:

- 1/ معرفة قدرة الإتحاد الأوروبي على الاستجابة للآزمات الدولية الطارئة لمناطق الجوار، وفعاليتها.
- 2/ معرفة مدى انسجام مواقف أعضاء الإتحاد الأوروبي مع هذه الثورات.

إشكالية المقال: يحاول هذا المقال أن يجيب على إشكالية مدى تجاوب السياسة الخارجية للاتحاد

الأوروبي مع ثورات الربيع العربي، وهذا وفق الصيغة التالية:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن سياسة خارجية أوروبية فعالة في التعامل مع تحديات الجوار

في إطار ثورات الربيع العربي؟

وهنا نستعين بجملة التساؤلات الفرعية:

- هل هناك سياسة أوروبية موحدة في التعامل مع ثورات الربيع العربي؟
 - ماهي أولويات الاستجابة الأوروبية في التعامل مع هذه الثورات الأمن أم الديمقراطية؟
 - ماهي آليات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في التعامل مع الثورات؟
- وعلى إثر ذلك سيتم معالجة هذا الموضوع وفق الفرضيات التالية:

- اتسمت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه ثورات الربيع العربي بالطابع التعددي أكثر منه الوحدوي.

- رغم إقرار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بدعم قضايا التحول الديمقراطي، إلا أن ثورات الربيع العربي أثبتت أولوية الأمن على الديمقراطية في تعامل الأوروبيين مع تحديات الجوار العربي.

- رغم محاولات الحضور الأوروبية كفاعل استراتيجي في الثورات العربية، إلا أن آليات تعامله تكاد تقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية.

وتأسيسا على ماسبق سيتم الاستناد على خطة منهجية تحتوي العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: مفهوم ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني: الاستجابة الأوروبية لتحديات الجوار العربي.

المطلب الأول: المواقف الأوروبية عشية اندلاع الثورات العربية) الاستجابات المتباينة للواقع

(الجديد).

المطلب الثاني: الشراكة، والاستجابة المشروطة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه

ثورات الربيع العربي.

ووفق الخطة أعلاه جاء هذا المقال معتمدا على توليفة منهجية تجمع بين كل من المنهج الوصفي

والمنهج المقارن، وهذا من خلال وصف تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع هذه الثورات،

والمقارنة الضمنية لتفاعل أهم أقطاب الاتحاد (فرنسا، إيطاليا) مع هذه التحديات بالتركيز على حالتين

أساسيتين(الثورة التونسية، الثورة الليبية)، وهذا كله بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم

الواقع على حقيقته.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

إنّ دراسة أي ظاهرة اجتماعية على اختلافها بغية الوصول إلى الحقائق المرتبطة بها، يقتضي قبل

الولوج في تحليلها الوقوف على أهم المفاهيم ذات الصلة بها، وهو الأمر الذي ينطبق على دراستنا هذه من

خلال ضبط مفهومين أساسيين وهما السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وثورات الربيع العربي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

الحديث عن سياسة خارجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وتحديدها بشكل دقيق يطرح العديد من

الإشكاليات، حيث إن دراسة صنع القرار الخارجي للاتحاد تختلف عن دراسته بالنسبة للدول، أو لمنظمة

دولية، أو إقليمية محددة. فالاتحاد الأوروبي لم يصل بعد إلى درجة الدولة الفدرالية التي تمارس السلطة

بشكل مركزي وتفرض سلطاتها على الوحدات المختلفة المنضمة إليها، كما أنه يختلف عن المنظمات

الدولية الإقليمية الأخرى (مصطفى و نهر، 2001، صفحة 15، 16). لذلك سنقف في هذا المطلب على

تحديد هوية الاتحاد الأوروبي كفاعل وفق منظور العلاقات الدولية من جهة، ومضمون سياساته الخارجية.

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي فاعل عالمي وفق منظور العلاقات الدولية

"إن تحديد دور فاعل ما في العلاقات الدولية، يتطلب النظر إلى نتائج الفعل الذي يمارسه الفاعل في إطار التفاعلات مع الوحدات الأخرى المشكّلة لديناميكية العملية السياسية، وإذا كانت الأدبيات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي تحاول تحديد بانتظام إشكالية حضوره على الساحة الدولية، وإذا كان المحللون يقترحون له مفاهيم جديدة مثل مفهوم القوة المدنية، أو مفهوم النظام، فإن مفهوم الفاعل يعتبر إشكالية، خاصة عندما يقترن الأمر بتقييم دور الإتحاد الأوروبي في حقل العلاقات الدولية، وهو كذلك من النادر بما يكفي لإيجاد مفهوم للفاعل يمكن تطبيقه على الإتحاد الأوروبي انطلاقاً من النماذج التطبيقية لأدواره، والحوارات النظرية على مستوى مؤسساته" (بوريب، 2011، 2010، صفحة 115).

يقدم مارسيل ميرل **Marcel Merle** تعريفاً واسعاً للفاعل والذي يجعل من الإتحاد الأوروبي فاعلاً في العلاقات الدولية بقوله "الفاعل هو من يملك الحد الأدنى من السلطة، لمنظمة أو جماعة ويمكن له أن يلعب دوراً في المجال الاجتماعي" وبالتالي فهوية ودور الإتحاد الأوروبي يستوجب لتأكيدهما توافراً وترابطاً ثلاث عناصر أساسية:

1/ السلطة: أي مرجعية التفويض وتظهر من خلال ممارسة الإتحاد الأوروبي لمجموعة من النشاطات، والتي من خلالها يحاول البحث عن الإتحاد السياسي لتطوير القدرات في مجال العلاقات الخارجية من أجل التأثير، أو حتى السيطرة.

2/ الاستقلالية: هي شرط أساس، وعنصر مهم لتشكيل هويته كفاعل مستقل عن الدول لتوجيه سياساته الخارجية.

3/ الترابط والانسجام: متصل بمدى تطابق القرارات حول قضية معينة من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. (Delcourt, 2000, p. 521)

تعتبر الواقعية الإتحاد الأوروبي فاعلاً دولياً له حضور في العلاقات الدولية، وهو يتمتع حسبها بمقدرات اقتصادية، وعسكرية وقدرات دبلوماسية، وسياسة قوية، وهذا استناداً على النقاط التالية:

– الفرص المتاحة التي تجعله يتفاعل مع البيئة الخارجية، وهي تشكل المسار البنائي للفعل الأوروبي.

– القدرة على ممارسة الفعل الخارجي من خلال اتخاذ قرارات اتجاه القضايا الدولية، وبناء القوة إضافة إلى ترتيب الأولويات الداخلية والخارجية.

– القدرة على استعمال الأدوات في إطار السياسة الخارجية، وتوجيهها بشكل عقلاني وفق المتطلبات والإستراتيجيات المسطرة. (Petermann, 2005, p. 01)

أما بالنسبة للمنظور البنائي، فالسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي هي مجموعة من المعايير الذاتية التي تقود الدول الأعضاء إلى تبني سلوكيات تهدف إلى تحقيق مصلحة الجميع. بالتالي ما يحدد هندسة

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي درجة تكيفه مع المعايير النسقية الدولية بصفة عامة، والعملة بكل معاييرها الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ومعايير الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة (الديمقراطية، الهوية، الدين). (Delcourt, 2000)

في نظرية التكامل تمثل الحكومية الدولية، والمؤسسية العقلانية مدرستي التفكير الأكثر نفوذاً اللذين يتوافقان مع مناهج الواقعيين الجدد في العلاقات الدولية، تنظر إلى السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة على أنها أكثر من مجرد مجموع السياسات الخارجية للدول الأعضاء، فحسبها أن منطق التنوع هو الزخم الرئيسي للتكامل، ومما يعني ضمناً أنه من غير المرجح أن يتطور النظام التعاوني في مجال العلاقات العسكرية، والأمنية (السياسة العليا)، وإذا كان الأمر كذلك فإنه عادة ما يعتبر حالة مؤقتة (Petermann, 2005).

الفرع الثاني: نشأة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ومضمونها

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، لكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية لم تكن إلا مع التغييرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من تداعيات مختلفة ممثلة في أزمة يوغسلافيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، على إثرها أقر الأوروبيون بضرورة التحدث، والفعل بشكل موحد، والقيام بدور دبلوماسي وأمني، ودولي أكثر انسجاماً مع قوته الاقتصادية، وهو ما تم تجسيده في إطار اتفاقية ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في 1993، وعززتها جملة الاتفاقيات اللاحقة من بينها اتفاقية لشبونة 2009. (مقلد، 2009، صفحة 621، 622)، وبناءً على اتفاقية ماستريخت، فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تركز على ثلاث ركائز:

- الركيزة الأولى: وتشمل السياسات الفوق قومية، وتتم صناعة القرار هنا من قبل المفوضية الأوروبية في مجالات تشمل التجارة الخارجية، اتفاقيات التعاون، والشراكة، العقوبات الاقتصادية، سياسات التنمية، اللاجئين، والمهاجرين، منع الصراعات.

- الركيزة الثانية: وتشمل صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة، والسياسة الدفاعية، والأمنية المشتركة التي أقرت في عام 1999، وتشمل السياسة الخارجية، والأمنية، وإدارة الأزمات وحفظ السلام، وتتم صناعة القرار في المجلس الأوروبي من خلال الإجماع بين الدول الأعضاء.

- الركيزة الثالثة: وتشمل التعاون في مجالات العدل، والشؤون المحلية، والأمن الداخلي، وتتم صناعة القرار بالإجماع في المجلس (فرج، 2009، صفحة 82). وبذلك تكمن أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في النقاط التالية:

- العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
- ضمان أمن الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء.
- الإسهام في حفظ الأمن، والسلم الدوليين وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الأمم المتحدة.
- المساهمة في تطوير التعاون الدولي، وفي تحقيق التنمية.

- دعم الديمقراطية، ودولة القانون، وكفالة احترام حقوق الإنسان.
- مساعدة السكان والدول، والأقاليم في مواجهة الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان (فرج، 2009).

المطلب الثاني: مفهوم ثورات الربيع العربي

وفي هذا المطلب نعرض على تعريف ثورات الربيع العربي مع الوقوف على أسباب قيامها:

الفرع الأول: تعريف ثورات الربيع العربي

يشير مصطلح ثورات الربيع العربي كما تم تعميده في وسائل الإعلام إلى سلسلة من الثورات والانتفاضات التي حدثت في بلدان المغرب العربي، والمشرق وبعض بلدان شبه الجزيرة العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011. حيث كان للربيع العربي شدة متغيرة وفقا للبلدان، وهو مستمر اليوم في بعض الدول، ففي مصر، وتونس سقط رئيس الدولة، بينما تحولت المظاهرات في سوريا، وليبيا إلى صراع وحرب أهلية، ليلها اندلاع ثورة 25 يناير المصرية، تليها بأيام الثورة اليمنية، وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل، وأحيانا إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعا في أنحاء الوطن العربي (لطفي، 2011، صفحة 10)، فبلغت الأردن، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان ووموريتانيا.

الفرع الثاني: أسباب الثورات العربي

تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية نوجزها فيما يلي:

✓ الأسباب السياسية: تشترك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، من تبادل السلطة والتعددية السياسية، فمعظم الدول العربية هي ذات نظم تسلطية واستبدادية، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي هي أسباب كافية لاندلاع ثورات الربيع العربي. وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع. (وادي، 2014)

✓ الأسباب الاجتماعية والاقتصادية: تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، وتعاني هذه الفئة من مظاهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، كما تعاني هذه الفئة من تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل، لذلك لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم البعض وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي عانت منه هذه الشعوب. (شحاتة ووحيد، 2011)

ومع ما تتمتع به المنطقة من الثروات البشرية والمادية الهائلة فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، إذ لا تزال الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات، والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. كما أن تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، أدى إلى تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، فالأمر متعلق بسوء، وعدم عدالة توزيع عوائد النمو، وفي هذا الصدد تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أنّ الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد بين دول العالم. (شحاتة ووحيد، 2011)

المبحث الثاني:

الاستجابة الأوروبية لتحديات الجوار العربي

يعالج هذا المبحث مضمون الاستجابة الأوروبية لثورات الربيع العربي من خلال التطرق لمواقف الإتحاد الأوروبي لهذه الثورات بشكل فردي ممثلة في أهم أقطابه من جهة، وبصفة مشتركة ممثلة في المفوضية الأوروبية، إلى جانب الوقوف على موضوع الشراكة والاستجابة المشروطة لهذه التحديات وأولويات الإستجابة:

المطلب الأول: المواقف الأوروبية عشية اندلاع الثورات العربية) الاستجابات المتباينة للواقع

(الجديد)

تفاجأ الأوروبيون بما حدث للعالم العربي مع نهاية 2010 وبداية 2011، خاصة مع السقوط السريع لبعض الأنظمة في بداية الاحتجاجات أين اتسم الموقف بالإرباك مع ترك الأمور إلى ما تؤول إليه فيما بعد، كما اتسم الموقف بعدم وجود إجماع بين الدول الأوروبية (Khalifa, 2012, pp. 08,09). ونخصص في هذا المطلب لكل من الثورتين التونسية، والليبية.

الفرع الأول: الثورة التونسية (17 ديسمبر 2010)

لطالما شكلت تونس من وجهة النظر الأوروبية بمثابة النموذج العربي الديمقراطي المعتدل "أوروبا العربية"، حيث كانت أول دولة عربية من الشركاء المتوسطيين توقع اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 17 يوليو 1995 (European Parliamen, 2016, p. 04)، فالملاحظ على الموقف الأوروبي إزاء الثورة التونسية في بدايتها اتسم بالانتظار والتردد، أين فضلت معظم الدول الأوروبية الانتظار والترقب لمعرفة مآلات الأمور مع مخاوف الشعارات الإسلامية (بوفيجلين، 2011)، إلى غاية 31 جانفي 2011 قرر الإتحاد الأوروبي تجميد أصول بن علي المالية ولمعاونه، إلى أن وصل الموقف الأوروبي إلى تأييده للشعب التونسي وتأييده للتحويلات الديمقراطية في تونس، وهو الموقف الذي تمثله فرنسا التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لتونس، حيث شد موقفها بدعمها للنظام التونسي في بداية الأحداث؛ إذ أقرت على لسان وزيرة خارجيتها ميشال أليو ماري (Michel Alliot-Marie): "لم نكن نتوقع الأحداث فقد فوجئنا جميعاً" (DEMARTHON, 2011)، وهو ما عكس موقفها الحذرطيلة ثلاثة أربعة من الاحتجاجات، وهذا وفق مبدأ

انتظر، وراقب، ليتحدد موقفها فيما بعد حيث رفضت الحكومة الفرنسية لجوء زين العابدين إليها وقامت السلطات الفرنسية ببعض الإجراءات لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا، لتبرر هذه الأخيرة موقفها المزدوج آنذاك أنه يندرج في إطار سياسة الحذر، وأن هناك تناقضا حصل بين مبدأي "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية لتونس و "دعم الحرية". (Khalifa, 2012, pp. 08,09)

على خلاف ألمانيا التي كانت السبّاقة أوروبا بدعوتها الاتحاد الأوروبي لتجميد أرصدة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي والمقربين منه، مؤكدة على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، داعية جميع الأطراف للحوار، ولإيجاد حلول سلمية والحد من وقوع مزيد من الضحايا والأضرار، كما نقل عن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل دعوتها إلى تأسيس ديمقراطية في تونس، وأضافت قائلة: إنّ هناك الآن فرصة لبداية جديدة في تونس، وأنه يتعين على تونس أن تتخذ خطوات باتجاه الديمقراطية، والحقوق الأساسية مثل حرية الصحافة والتجمع. (أيوب، 2011)

أما على مستوى المفوضية أصبحت فيما بعد الإصلاحات مسألة مركزية للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتونس؛ إذ عمل الاتحاد الأوروبي على تشجيع الإصلاحات المؤسسية، والتزم بتقوية تعاونه مع تونس في أربعة ميادين رئيسية:

- التحضير لانتخابات الجمعية الدستورية في 24 يوليو 2011.
- دعم منظمات المجتمع المدني في تونس.
- تعزيز حقوق الإنسان بصورة رئيسة من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال.
- دعم اللجان الوطنية التي أسستها الحكومة الانتقالية لدعم عملية التحول الديمقراطي.
- ولتجسيد هذه الإصلاحات الواسعة وعد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته المالية إلى تونس للفترة 2012-2013 من 160 إلى 320 مليون يورو، في هذه الحزمة تشكل القضايا المتعلقة بالهجرة القضية الأساس، حيث طلب الاتحاد الأوروبي من تونس إعادة استقبال مواطنيها الذين فروا إلى إيطاليا، ويتعلق هذا الطلب بالاتفاقية الموقعة بين إيطاليا، وتونس في 05 أبريل 2011، والتي التزمت إيطاليا بمقتضاها بتزويد تونس بمعدات سيطرة حدودية متخصصة تصل قيمتها إلى 30 مليون يورو، كما تسمح الاتفاقية للتونسيين البالغ عددهم 20000 الذين وصلوا إلى إيطاليا منذ ما يسمى بثورة الياسمين أن يمكنوا لستة أشهر على الأقل برخص إقامة مؤقتة، وقد وافقت تونس بدورها على تسريع، وتسهيل إجراءات العودة للتونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا في أو بعد 05 أبريل، وبحسب التقارير في 29 أبريل أعيد 650 تونسيا إلى بلدهم. (بتقة، 2013-2014، صفحة 123)

الفرع الثاني: الثورة الليبية (15 فبراير 2011)

شكلت أزمة ليبيا، عندما انفجرت في الأشهر الأولى من عام 2011، من الأزمات الكبرى للثورات العربية كونها تتعلق بالأمن؛ إذ جاءت بعد التصديق على معاهدة لشبونة، فكانت مفاجأة للعديد من الدول الأوروبية.

صنفت ليبيا من بين الدول المارقة في السياسات الغربية منذ منتصف الثمانيات القرن الماضي، ورغم إعادة تأهيل نظام القذافي قبل سنوات قريبة من ثورة فبراير 2011 بفعل الإصلاحات التي قدمها خاصة الخارجية منها، أين أصبحت ليبيا شريكا حاسما للعديد من الدول الأوروبية، حيث وقعت إيطاليا على اتفاق المصالحة مع الزعيم الليبي على أساس مشاريع استثمارية صناعية، وتجارية بمليارات الدولارات، كما فتحت فرنسا علاقات تجارية مهمة معها، والشئ نفسه مع باقي الدول الأوروبية، إلا أن الموقف الأوروبي إزاء الثورة الليبية جاء حاسما على خلاف استجابتها مع الثورة التونسية التي اتسمت بالبطء، حيث كانت الاستجابة سريعة في الحالة الليبية، ومع استمرار العنف، وبدء انتشاره في ليبيا، أدى رد فعل الاتحاد الأوروبي إلى دعوات للتدخل العسكري باقتراح من فرنسا، أين شارك الاتحاد الأوروبي في مؤتمر لندن حول ليبيا في مارس 2011 الذي عمل على كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فكان رد فعل الاتحاد الأوروبي واسع النطاق، وهذا من خلال العديد من التصريحات من قبل مختلف شخصيات، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تدين ما كان يحدث في ليبيا، تبع ذلك دعوات القذافي للتخلي عن السلطة، ثم الاعتراف بالمعارضة كمثل شرعي لليبيا ودعمها، أما من حيث الإجراءات، فكانت هناك مساعدات إنسانية طارئة، بالإضافة إلى تفعيل دور وكالة فرونتكس (Frontex) لإيطاليا، وليبيا لمراقبة الحدود الخارجية. (Stavridis, 2014, p. 05)

ما ميز تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد فذلك الخلاف الدائر بين فرنسا وإيطاليا في إدارة الأزمة الليبية بعد القذافي، والذي انعكس فيما بعد على وجود موقف مشترك للإتحاد وفاعلية دوره؛ ففرنسا من بين الدول الأوروبية التي كان لها دور بارز، ومازال مقارنة بمثيلاتها من الدول الأوروبية الأخرى في الأزمة الليبية حيث عبرت عن دعمها للثورة الليبية في بداياتها، ففي العاشر من شهر مارس 2011 من العام ذاته اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعي، ووحيد للشعب الليبي وكانت أول دولة تعترف به، (تشكيل المجلس الإنتقالي الوطني، 2011)، كما سعت للتدخل العسكري أين اقترحت على شركائها الأوروبيين تطبيق عقوبات ضد نظام معمر القذافي، وشاركت بشكل قوي في مفاوضات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في الـ 26 فبراير 2011، وذلك لتحديد العقوبات ضد نظام القذافي ودراسة إمكانية إجراء منطقة حظر جوي على ليبيا، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة. (ليبيا الخبر، 2017).

فمبادرة من قبلها إلى جانب بريطانيا تم في 17 مارس تم تبني قرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، الذي نص على إنشاء منطقة حظر جوي في الأجواء الليبية. ليمنح هذا القرار لجميع أعضاء المجلس الصلاحية لكافة الخيارات للتدخل في ليبيا وحماية المدنيين وإمكانية تفتيش القوارب والسفن القادمة من وإلى ليبيا. وفي يوم 19 مارس 2011 نفذت فرنسا بمشاركة المملكة المتحدة، وحلفاء آخرين أولى ضرباتها العسكرية الجوية ضد قوات معمر القذافي التي كانت متجهة نحو مدينة بنغازي شرق البلاد (ليبيا الخبر، 2017)، وهنا تدخل الرئيس الفرنسي ساركوزي في الثورة الليبية بعد انتقاد موقفه من الثورتين التونسية والمصرية.

أما إيطاليا التي تعتبر ليبيا أولوية قصوى بالنسبة لها نظرا لمصالحها الإستراتيجية من جهة، وقرتها الجغرافي منها ومدى تأثير التطورات الداخلية الليبية على أمنها في مجال الهجرة غير الشرعية من جهة ثانية. (دياب، 2015) حيث جمعتها بنظام معمر القذافي علاقات سياسية واقتصادية وطيدة في السنوات القريبة قبل الثورة، أين ضخ نظام القذافي في هذه الفترة عبر صندوق الاستثمار الليبي مليارات الدولارات في مصارف وشركات إيطالية، وكانت إيطاليا تستورد من ليبيا ما يقارب ربع حاجتها من النفط إلى جانب الغاز، وتعتبر شركة أيني النفطية الإيطالية العملاقة خير مثال التي تعمل في ليبيا منذ العام 1959 عبر إدارتها لأحد مشاريع الغاز بقيمة 6.6 مليارات دولار، وكان قسم من الإنتاج يصدر إلى إيطاليا عبر أنبوب تحت مياه البحر المتوسط (الجزيرة نت، 2011).

وقفت إيطاليا عشية الثورة الليبية موقفا مهادنا لنظام العقيد معمر القذافي بحكم الصداقة، ففي بداية ثورة 17 فبراير التي قابلها النظام الليبي بقمع شديد، أيدت حكومة سيلفيو برلسكوني ادعاء القذافي بأن الثوار من تنظيم القاعدة، وأنهم بصدد إقامة إمارات إسلامية في المنطقة الشرقية خاصة في درنة، وقد ردد وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني هذا الخطاب كما عارضت إيطاليا في البداية أي تدخل عسكري، وهو ما عبر عنه فراتيني يوم 21 فبراير 2011 حين قال: "إنه يتعين على أوروبا ألا تتدخل وألا تصدر الديمقراطية". (الجزيرة نت، 2011)، ليتحول موقفها فيما بعد أن لاحظت إيطاليا جدية تشكل موقف دولي من خلال دور الإتحاد الأوروبي (ممثلة في الدور الريادي لفرنسا كمنافس لها) وحلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري لحماية المدنيين والثوار من قمع القذافي، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي 1973 القاضي بتطبيق حظر جوي فوق ليبيا مع منح لأعضاء المجلس بصلاحيات التدخل العسكري، زادت تصريحات المجلس الوطني الانتقالي الليبي بأن الدول التي وقفت بقوة مع الثوار هي فقط التي ستحصل على امتيازات بعد إسقاط نظام القذافي. لتنظم إيطاليا بعد ذلك إلى التحالف العسكري الدولي، واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي في 14 أبريل 2011، لتكون الدولة الثالثة بعد فرنسا وقطر في الاعتراف واستقبالها لرئيسه مصطفى عبد الجليل، لتعلن بذلك تجميد أموال القذافي وعائلته، مع إرسال مستشارين عسكريين إلى بنغازي لمساعدة الثوار مع أولوية التعاون الاقتصادي وإسقاط النظام على رأس الأهداف المشتركة. (الجزيرة نت، 2011)

وفي مرحلة ما بعد القذافي شارك الإتحاد الأوروبي في مؤتمر باريس في 1 سبتمبر 2011 لدعم ليبيا الجديدة، والذي خرج من أجل المساعدة في إعادة بناء ليبيا، استمر رد فعل الإتحاد الأوروبي وخاصة من قبل المفوضية الأوروبية بعد انتهاء الصراع العسكري عبر برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل الجديد، بمنح حزمة مالية تقدر بـ 350 مليون يورو للفترة 2011-2013 إلى ليبيا، بالإضافة إلى مرفق جديد للمجتمع المدني بقيمة 22 مليون يورو لنفس الفترة، ومجموعة جديدة من الاتفاقيات الثنائية الجديدة (منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة) مع اتفاقيات تقييم المطابقة والقبول، وفي أواخر نوفمبر 2013 أعلنت المفوضية الأوروبية عن حزمة دعم أخرى بقيمة 15 مليون يورو.

إن ما يميز الاستجابة الأوروبية أنها متفكة حول مسألة المساعدات الإنسانية وهو الذي تعبر عنه المفوضية الأوروبية كصوت أوروبي مشترك، ولكنها مختلفة فيما بينها حول الحلول المقدمة للخروج من

الأزمات؛ ففي الحالة الليبية تقدم إيطاليا مقارنة الاستقرار ثم الانتخاب مع دعمها لحكومة الوفاق الوطني كممثل شرعي معترف به دولياً، وهو الأمر الذي تخالفه فرنسا بتقديمها أولوية الانتخاب كضامن لعملية الاستقرار مع دعمها لقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، وهو ما جعلها تتناقض مع سلوكياتها، فمن جهة كانت المبادرة والمقترحة للتدخل العسكري في ليبيا للإطاحة بنظام القذافي، ومن جهة أخرى داعمة لخليفة حفتر.

المطلب الثاني: الشراكة، والاستجابة المشروطة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع

ثورات الربيع العربي

بعد اعترافه بالتحديات الناجمة عن مرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي التي يواجهها الجوار، أقر الاتحاد الأوروبي بضرورة اعتماد نهج جديد في علاقاته مع دول الجوار في الجنوب. حيث سعى للمشاركة في الحوار السياسي مع الحكومات، والجهات المعارضة، والمتحاورين من أعضاء البرلمان والمجتمع المدني في المنطقة، من خلال الزيارات لرئيس المفوضية ورئيس البرلمان والممثلة السامية نائب الرئيس وعدد من المفوضين. وكانت استجابة الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية للربيع العربي في 8 مارس 2011 من خلال البيان الإعلامي المشترك للممثلة السامية كاثرين آشتون.

الفرع الأول: شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط

يركز هذا البيان الإعلامي على الحاجة إلى دعم الاتحاد الأوروبي للمطالبة بالمشاركة السياسية والكرامة، والحرية، وفرص العمل دعماً كاملاً لدى الدول التي تعرف تغيرات، كما يقوم بوضع نهج مبني على احترام القيم العالمية، والمصالح المشتركة. ويقترح البيان أيضاً اعتماد مبدأ "المزيد مقابل المزيد" الذي يسمح بتوفير المزيد من الدعم المالي، وتعزيز حرية التنقل، والنفوذ إلى السوق الأوروبية الموحدة على أساس مبدأ المساءلة المتبادلة للدول الشريكة الأكثر تقدماً في تدعيم الإصلاحات. ويقوم على ثلاث عناصر:

- التحول الديمقراطي، وبناء المؤسسات، مع التركيز بشكل خاص على الحريات الأساسية والإصلاحات الدستورية وإصلاح القضاء ومحاربة الفساد.

- شراكة أقوى، بالتركيز بشكل خاص على دعم المجتمع المدني في ظل غياب إرادة سياسية.

- النمو المستدام، والشامل والتنمية الاقتصادية خاصة دعم الشركات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، والتدريب المهني، والتعليم وتحسين الصحة ونظم التعليم وتنمية المناطق الأفقر. (European Commission, 2011).

الفرع الثاني: بيان الاستجابة الجديدة للجوار المتغير

بيان إعلامي آخر صدر في 25 ماي من نفس العام، ساهم بدوره في إطلاق "الاستجابة الجديدة لجوار متغير" من خلاله يلتزم الاتحاد الأوروبي على المدى القصير، والطويل الأجل بمساعدة شركائه على مواجهة تحديين أساسيين بشكل خاص:

• إرساء أسس الديمقراطية العميقة عبر عدم الاكتفاء بوضع الدساتير الديمقراطية، وتنظيم الانتخابات الحرة والعادلة، بل القيام والمحافظة على أنظمة قضائية مستقلة ووسائل إعلام حرة ومجتمع مدني ديناميكي وكافة الخصائص الأخرى التي تتميز بها ديمقراطية ناضجة وفاعلة.

• ضمان نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة لا يمكن للديمقراطية أن تنشأ بدونها. وتكمن إحدى التحديات في ضمان خلق فرص عمل مهمة.

على الرغم من اعتراف الاتحاد الأوروبي بعدد من التحديات المشتركة لكافة البلدان الشريكة، إلا أنه يطرح دعمه لكل بلد على أسس مختلفة بهدف تلبية الاحتياجات، والأولويات الفردية، ويكمن هدف التمايز هو السماح لكل "جار" بتحديد درجة التعاون التي يرغب في الحصول عليها من الاتحاد الأوروبي. ويركز دعم الاتحاد الأوروبي للجار الجنوبي على العوامل الثلاثة التالية: التمويل، وحرية التنقل والأسواق في إطار سياسة المزيد من أجل المزيد، والمتمثلة في شرطية تتعلق بمساعدات التنمية (المالية والبرامج)، والمشاركة في المشاريع، أو الوصول إلى السوق الموحدة بالمقابل تجري دول سياسة الجوار الأوروبية المزيد من الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والسياسية. (لبوس، 2020) وهو الوضع الذي خول تونس للحصول على صفة الشريك الأفضل عام 2015، وتكمن أدوات سياسة المزيد من أجل المزيد فيما يلي:

✓ التمويل: في مايو 2011 التزم الاتحاد الأوروبي بتوفير تمويل تصل قيمته إلى 1.2 مليار يورو بالإضافة إلى ميزانية من 5.7 مليار يورو سبق أن تم تخصيصها لدعم الجوار للفترة 2011-2013. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المفوضية الأوروبية مجموعة جديدة من تدابير التمويل الخاصة بالمنطقة في 26 سبتمبر 2010، وهي تشمل ما يلي:

✓ برنامج دعم الشراكة والإصلاح، والنمو الشامل (Support to Partnership, Reform and Inclusive Growth): حصل البرنامج على تمويل إضافي من 350 مليون يورو للفترة 2011-2012 وهو يقدم الدعم على أساس مبدأ "المزيد مقابل المزيد More for More" إلى البلدان الشريكة التي تظهر التزامها بالقيام بإصلاحات ديمقراطية وتحرز تقدما نحو تحقيق هذا الهدف، وهو موجه لبلدان الربيع العربي (European Union, 2011). آلية الجوار للمجتمع المدني: وهي موجهة لدول الجوار في الجنوب، والشرق وتمتعت بإجمالي ميزانية 26,4 مليون يورو لسنة 2011. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني على تشجيع الإصلاحات، وزيادة المساءلة العامة في بلادهم.

- تخصيص حوالي 30 مليون يورو من خلال برنامج يرأسه موندوس للسنة الدراسية 2011-2012، وخاصة لدول الجوار في الجنوب، بهدف تمويل المنح للطلاب، والموظفين الأكاديميين القادمين من المنطقة والذين يرغبون في إتمام جزء من دراستهم، أو بحثهم أو فترة تدرسيهم في الاتحاد الأوروبي. ويمثل ذلك ضعف التمويل المخصص أساساً لدول).

✓ حرية التنقل: وهذا لتسهيل حرية التنقل في الاتحاد الأوروبي لمواطني الدول الشريكة، على وجه التحديد من خلال:

• توسيع نطاق المنح الجامعية (مثل برنامج يرأسه موندوس) و عمليات التبادل، وتمت كذلك زيادة التمويل المخصص لبرنامج تيمبوس بهدف دعم تحديث التعليم العالي في دول جنوب المتوسط وتحفيز التعاون مع الجامعات في الاتحاد الأوروبي في 2012 و 2013.

• إطلاق "الشراكات الخاصة بحرية التنقل"، بما في ذلك تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول واعتماد اتفاقيات إعادة القبول. كما هو الشأن بإطلاق حوارات مع تونس والمغرب.

✓ الأسواق: وهي موجهة للمناطق العميقة والشاملة للتجارة الحرة مع كل من المغرب والأردن ومصر وتونس وتهدف إلى تحسين النفاذ غالى السوق الأوروبية الموحدة وتحقيق التكامل التدريجي للأنظمة الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان الشريكة. وبالمقارنة مع العلاقة التجارية الحالية بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان، ستتجاوز المناطق العميقة، والشاملة للتجارة الحرة إزالة التعريفات الجمركية لتشمل كافة القضايا التنظيمية المتعلقة بالتجارة مثل حماية الاستثمار والمشتريات العامة (European Union, 2011).

الفرع الثالث: جدلية أولوية الأمن والديمقراطية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه

ثورات الربيع العربي

بالعودة إلى الوثائق الرسمية للاتحاد الأوروبي، وخطاباته السياسية منذ تأسيسه، نجد أن تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، وصيانة حقوق الإنسان هما من أولويات الإتحاد إما داخل حدوده، أو خارجه، إلى جانب تعزيز الأمن في الداخل والخارج وهو ما عبرت عنه الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية للإتحاد أوروبا آمنة في عالم أفضل. (مجلس الإتحاد الأوروبي ، 2010)

فما عبرت عنه التجربة أن الإتحاد قبل الربيع العربي ظل يقدم أولوية الأمن على الديمقراطية وهذا من خلال دعمه لتلك الأنظمة المستبدة، وتعامله معها. لضمان تدفق موارد الطاقة، والحرب على الإرهاب ومراقبة الحدود للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط، وهذا ما يفسر سياسة التغاضي عن الطبيعة التسلطية لتلك الأنظمة مع الاستمرار في الحديث عن مجرد تشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة (حمشي، 2015، صفحة 70).

وصل الموقف الأوروبي مع أحداث الربيع العربي إلى تحول طفيف، أين عمل الإتحاد الأوروبي مع اختلاف سياسات دول أعضائه إلى احتواء التحولات في المنطقة العربية، وضبط انعكاساتها على سياسة الجوار الأوروبية. وهو ما عبر عنه بيان الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية، والازدهار وجنوب المتوسط 2011، حيث اتضحت مساعي إعادة النظر هذه على نحو واضح في المواقف، وردود الأفعال الفرنسية التي انتقلت من الإرباك والترقب إلى الدفاع عن خيار التدخل العسكري في ليبيا، ثم لاحقا إلى الصمت حيال التغيير الصلب، والعنيف لنظام الحكم في مصر. وعليه فإن ازدواجية في خطاب الإتحاد وسلوك أعضائه كان محسوما تماما في الواقع من خلال الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن مع الإبقاء على خطاب الترويج للإصلاحات الديمقراطية ساريا في موقف الإتحاد الأوروبي (حمشي، 2015، صفحة 71).

"نجاح الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية عبر تجربة أوروبا الشرقية، والتي استند عليها مع جنوب المتوسط في خطاباته إلى أن حلت تجربة الربيع العربي، أثبت الجوار الجنوبي للمتوسط أنه غير مرجح أن

يشهد ذات المسار... كون حجم الإغراءات والضغط الممارسة من أجل التحول الديمقراطي محدودة للغاية، وذلك خوفاً من انخراط الأنظمة الراسخة على لا ديمقراطيتها في مسار التحول الديمقراطي يمكن أن يقوض استقرار المنطقة... المقاربة الأوروبية اتسمت بالتردد وفي الغالب بالإحجام عن التعامل مع قوى المعارضة الفعلية فهي تفضل الاستمرار في دعم النخب التي تمسك بزمام السلطة بغض النظر عن مدى معيارية سياساتها لأنها الأشد قدرة على ضمان استقرار الوضع القائم. (حمشي، 2015، صفحة 73).

وهو ما أثبتته مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عام 2015، والتي ارتكزت على ثلاثة مفاهيم رئيسية: الانتقائية، والاستقرار والمرونة، فلم تعد الديمقراطية حجر الزاوية في السياسة الأوروبية للجوار، وأصبح الاستقرار أحد الركائز الأكثر وضوحاً وهذا لتغير الأولويات، ففي سنة 2011 كان مسانداً للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعمال سياسة الجوار في دعم الديناميكيات الإقليمية، أما في سنة 2015 وبفعل تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي ممثلاً في تنظيم داعش، فقد أصبح الأمن والهجرة والتنقل، لم يختفِ التركيز على الديمقراطية، لكنه لم يبقَ ذي أولوية ويتكيف مع المتطلبات، والاحتياجات (التميز أكثر من المشروطية)، وبهذه الطريقة تخضع المقاربة للحوار مع الجار الجنوبي كلياً لمنظور المرونة. (الجندي، 2017، الصفحات 08-09)، وتعتبر الأزمة السورية خير مثال على ذلك، أين لوحظ طيلة السنوات الأولى من الثورة الدعم الأوروبي للمعارضة والتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من قبل النظام، والمطالبة برحيل بشار الأسد مع الاعتراف بالمعارضة كمثل شرعي للشعب السوري بقيادة برهان غليون، والدعوة الفرنسية في عهد فرانسوا أولاند بالتدخل العسكري ضد النظام، إلا أنه مع عام 2015 تغيرت المعايير والأولويات- بعد ظهور تنظيم داعش وتعرض أوروبا نفسها للتبعات الأمنية من دعم الديمقراطية إلى أولوية الأمن والاستقرار، فلم يعد يشكل رحيل بشار الأسد ضمن سلم الأولويات الأوروبية في ظل مجابهة عدو مشترك، وهو تنظيم داعش.

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول إن ردود فعل الدول الأوروبية، واستجابتها لثورات الربيع العربي، والتي اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى أنها افتقرت للإجماع من قبل أعضاء الاتحاد، واقتصر دور هذا الأخير على تقديم المساعدات، والمنح والبرامج دون أن يكون فاعلاً مؤثراً في مسار الثورات العربية، بتبعية موقف أقطابه للسياسة الأمريكية كما هو الشأن بالنسبة للحالة السورية والليبية. وعليه نستنتج مايلي:

1/- تميزت السياسات الأوروبية في بدايتها بالحذرو وفقاً مبدأ انتظار، وراقب بفعل عنصر المفاجأة، أين جاءت ردود الفعل دون الحد المطلوب في بدايات الثورات، وهذا راجع خاصة للإحتكار الفرنسي للموقف باعتبار أن دول الربيع العربي ممثلة في كل من تونس، وليبيا تعتبر مستعمرات سابقة له، وهو ما يفسر استفراد فرنسا بأي قرار يخص الوضع السياسي في تونس سواء قبل أو أثناء الاحتجاجات.

2/- اتضح الاستجابة الأوروبية في الحالة التونسية كونها حصلت على صفة الشريك المتقدم، أنها جاءت في نهاية الأزمة تتماشى مع تطلعات الشعب التونسي، وطموحاته في الحرية، والاستقلال بعد أن كانت في بدايتها متخوفة من ذلك الحراك، متحججة بمخاوف تتعلق بما قد تتركه تلك الأزمة من آثار سلبية على أوروبا في إطار حماية مصالحها، وتهديدها مع تخوفها من وصول الإسلاميين إلى الحكم في

تونس، وما قد يصاحب ذلك من تهديد للشراكة تحت مبدأ جمع المال هو الأهم. وهو على العكس تماما في الاستجابة مع ليبيا، التي عرفت تناقضا منذ بداية الثورة عبر دعم الثوار، والمساهمة في سقوط القذافي ثم الانقسام في إدارة المرحلة الانتقالية مع دعم بعض الدول القاطبة لقوات حفتر.

3/- إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه ثورات الربيع العربي من حيث المضامين والأهداف، والآليات، والأولويات لا جديد عليها في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية. فهي استجابة أمنية أكثر منها معيارية أي أولوية الأمن على الديمقراطية، وهو ما عبرت عنه مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2015 بالتركيز على قضايا الهجرة والإرهاب، كما حملت تناقضات ملحوظة بين تلك القيم التي روج لها الأوروبيون (الحرية والعدالة الانتقالية) وما هو كائن بدعمها، وتغاضيها عن سلوكات بعض الأنظمة كالانقلاب العسكري في مصر.

وكنتيجة نهائية يمكن القول: إن الثورات العربية قد أثبتت معضلة العمل الجماعي للاتحاد الأوروبي التي لا يمكن حلها، بافتقاره لوحدة الموقف، والسياسات، وهو ما عبرت عنه الأزمة الليبية كما أن نجاح سقوط النظام القذافي مرده دعم الولايات المتحدة الأمريكية، ودور الناتو، وعليه خرج الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي منقسما من جهة في الحالة الليبية، ومتفرجا في الأزمة السورية ليثبت في نهاية المطاف عن مفهوم برغماتي للشراكة المشروطة، ليقدم نفسه على أنه شريك للأنظمة العربية، وليس شريكا للشعوب العربية، وهذا وفق مبدأ أولوية المصالح هي الأهم.

الإحالات والمراجع:

1. Delcourt, B. (2000). *L'Union européenne: acteur des relations internationales? Autorité, autonomie et cohérence de l'UE dans la crise du Kosovo*. afri (01).
2. DEMARTHON, J. (2011, Janvier 21). *Tunisie: Retour sur les ambiguïtés de la position française*. Consulté le Sep 22, 2020, sur AFP: <https://www.20minutes.fr/politique/656848-20110121-politique-tunisie-retour-ambiguites-position-francaise>.
3. European Commission. (2011, Mar 08). *Apartnership for Democracy and shared prosperity with the southern Mediterannan l*. (Brussels) Retrieved Sep 25, 2020, from European Commission: <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM%3A2011%3A0200%3AFIN%3Aen%3APDF&fbclid=IwAR0GgHlZ6Wlgh7m-u-A7-9HXofk9wNfuwz5d3uZw6dclJo2zeuYqmA350sQ>.
4. European Parliamen. (2016). *Study EU policies in Tunisia before and after the Revolution*. Retrieved Feb 05, 2021, from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/578002/EXPO_STU\(2016\)578002_EN.pdf?fbclid=IwAR1byg3WhY4NufaNtf2ITS90xDuU5MUoFAG78teYwVLABIo e2DU9PDeIbhQ](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/578002/EXPO_STU(2016)578002_EN.pdf?fbclid=IwAR1byg3WhY4NufaNtf2ITS90xDuU5MUoFAG78teYwVLABIo e2DU9PDeIbhQ).

5. European Union. (2011, Sep 27). *EU Response to the Arab Spring: The SPRING Programme*. Retrieved Sep 28, 2020, from https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_11_636.
6. Khalifa, S. I. (2012, May). *Europe and the Arab Revolutions From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood*. Retrieved Sep 25, 2020, from http://userpage.fu-berlin.de/kfgeu/kfgwp/wpseries/WorkingPaperKFG_39.pdf?fbclid=IwAR11N5DeUukmncD6f8lrMUeMrag0wo_3e1CUG11vuH_4IfTLQFQC9KFL2i4.
7. Petermann, H. J. (2005). *Theories of the Making of European Union Foreign Policy*. London: School of Economics(Departement of International Relation).
8. Stavridis, S. (2014). *EU incoherence and inconsistency over Libya : evidence to the contrary*. (C. d. Méditerranée, Éd.) (89).
9. أحمد دياب. (11 مارس، 2015). خيارات محدودة، أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية. تاريخ الاسترداد 20 أكتوبر، 2020، من المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/745>
10. الجزيرة نت. (24 أبريل، 2011). الانقلاب الإيطالي إزاء ليبيا. تاريخ الاسترداد 29 سبتمبر، 2020، من <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/4/24>
11. أمين لبوس. (كانون الثاني، 2020). الإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: تغير في الأولويات. (111). مجلة الجيش اللبناني: الجيش اللبناني.
12. أنور محمد فرج. (2009). السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط (إعلان برشلونة نموذجاً). دراسات دولية (العدد التاسع والثلاثون).
13. تشكيل المجلس الإنتقالي الوطني. (27 02، 2011). ثورة من أجل الحرية. تاريخ الاسترداد 09 25، 2020، من [/https://freedomforlibya.wordpress.com](https://freedomforlibya.wordpress.com)
14. حسين طلال مقلد. (2009). محددات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، والقانونية (العدد الأول).
15. خديجة بتقت. (2014-2013). السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية). كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر.
16. خديجة بوريب. (2010، 2011). دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
17. خليل سامي أيوب. (02 ديسمبر، 2011). موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية، 3564. تاريخ الاسترداد 13 ديسمبر، 2020، من الحوار المتمدن: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>
18. دنيا شحاتة، و مريم وحيد. (أفريل، 2011). محركات التغيير في العالم العربي. السياسة الدولية (184).
19. عبد الحكيم وادي. (11 فيفري، 2014). انعكاسات الربيع العربي على الدبلوماسية العربية الأسباب والمبررات. (مركز رانشيل) تاريخ الاسترداد 07 نوفمبر، 2020، من <https://samaneews.ps/ar/post/187769>
20. كمال الجندوبي. (2017). العلاقات التونسية -الأوروبية الرؤيا، الرهانات والآفاق. إصدار الأورومتوسطية للحقوق.
21. كمال فؤاد مصطفى، و محمد نهرا. (2001). صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. د، ب، ن: مركز دراسات الوحدة العربية.

22. ليبيا الخبر. (09 سبتمبر، 2017). دور باريس في ليبيا منذ انطلاق ثورة فبراير، ومواقفها وجهودها نحو الأزمة. تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر، 2020، من <https://www.noonpost.com/content/19748>
23. مجلس الإتحاد الأوروبي. (2010). أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية. لوكسمبورغ، الإتحاد الأوروبي.
24. محمد حمشي. (نوفمبر، 2015). الإتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية. سياسات عربية (الخامس والثلاثون).
25. وفاء لطفي. (2011). الثورة والربيع العربي. القاهرة: الجامعة الإسلامية.
26. يوسف بوفيجلين. (20 جانفي، 2011). إنتظر وراقب – دبلوماسية الأوروبيين إزاء ثورة الياسمين ، في: 20، 01، 2011. تاريخ الاسترداد 22 سبتمبر، 2020، من <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1>

